الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4758 | الجمعة | 9 جمادى الآخرة 1445 هـ | 22 ديسمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

شمال غزة بلا مستشفيات.. ومئات الجرحى يفارقون الحياة

55 قتيلاً خلال ساعات.. قصف من الزوارق على رفح وخان يونس

القصف الإسرائيلي يتواصل على رفح وخان يونس في غزة

دخان القصف يتصاعد في رفح

بكاء الأطفال والنساء في شوارع غزة

«وكالات» : وسط استمرار الغارات الإسرائيلية على كافة مناطق قطاع غزة لليوم الـ76 من الحرب، شنت زوارق إسرائيلية حربية قصفاً مكثفاًعلى شواطئ رفح وخان يونس جنوباً.

فقد أفادت مصادر أمس الخميس، بأن الجيش الإسرائيلي شن غارات على منطقة معن شرقي خان يونس أكبر المدن في جنوب القطاع.

كما شنت الزوارق الإسرائيلية قصفا مكثفاً في بحر رفح.

إلى ذلك، أوضح أن اشتباكات بالرشاشات الثقيلة اندلعت في بيت حانون شمال غزة، بينما قصفت المدفعية الإسرائيلية مخيم جباليا بشكل كثيف.

كذلك، ضربت الطائرات مخيم البريج وسط القطاع، مع تجدد الغارات العنيفة على جباليا شمالي غزة.

في موازاة ذلك، قالت حركة حماس ومسؤولون بقطاع الصحة إن ضربة جوية إسرائيلية قتلت مسؤولا حدوديا كبيرا عينته حماس وثلاثة آخرين في رفح.

وأضافوا أن العقيد بسام عبن، المدير المعين من قبل حماس لمعبر كرم أبو سالم التجاري الذي تسيطر عليه إسرائيل، وثلاثة فلسطينيين آخرين قتلوا في غارة إسرائيلية بالقرب من بوابة معبر رفح.

وكانت سلسلة الغارات التي طالت خان يونس حيث يحتشد آلاف النازحين، حصدت خلال الأربع وعشرين ساعة الماضية، 55 قتيلاً حسب ما ذكرت الإذاعة الفلسطينية.

أتى ذلك، بعدما أمرت إسرائيل بإخلاء منطقة واسعة في تلك المدينة التي تعد كبرى مدن جنوب القطاع والتي لجأ إليها العديد من الفلسطينيين الذين شرّدتهم الحرب المستمرة منذ شهرين ونصف. وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) إنّ الجيش الإسرائيلي أمر «بالإخلاء الفوري» لمنطقة «تغطي حوالي 20 في المئة" من مساحة خان يونس.

وتعتقد السلطات الإسرائيلية أن قادة حماس، الذين خططوا للهجوم المباغت على قواعد عسكرية ومستوطنات إسرائيلية في غلاف غزة، يختبئون في الأنفاق تحت الأرض في تلك المدينة.

كما أكدت أكثر من مرة منذ السابع من أكتوبر أن قواتها «لن تتراجع حتى القضاء عليهم».

يذكر أن الصراع الذي تفجر بين إسرائيل وحركة حماس قبل شهرين ونصف حصد حتى الآن 20 ألف شخص في قطاع غزة المحاصر، بينهم ثمانية آلاف طفل و6200 امرأة.

أما عدد المصابين الفلسطينيين فبلغ 52600، بينما لا يزال 6700 شخص في عداد المفقودين، وفق وزارة الصحة الفلسطينية.

من جهة أخرى مع دخول الحرب في غزة شهرها الثالث وتكثيف الحصار المشدد، خصوصاً على المستشفيات التي شهدت قصفاً عنيفاً طيلة الفترة الماضي، كشفت منظمة الصحة العالمية وصحة غزة أن المستشفيات في شمال القطاع خرجت عن الخدمة.

فقد قالت منظمة الصحة العالمية أمس الخميس إن شمال قطاع غزة لم يعد به مستشفيات قادرة على العمل في ظل نقص الوقود والأطقم والإمدادات.

وأوضح ريتشارد بيبركورن ممثل منظمة الصحة العالمية في غزة للصحفيين عبر رابط فيديو من القدس «لم تعد هناك مستشفيات قادرة على العمل في الشمال».

كذلك أشار إلى أن المستشفى الأهلي كان الأخير، لكنه أصبح يعمل الآن بالحد الأدنى.

في موازاة ذلك قال المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة أشرف القدرة أمس إن مئات الجرحى يفارقون الحياة جراء خروج مستشفيات شمال القطاع عن الخدمة.

وذكر القدرة في بيان «مئات الجرحى يفارقون الحياة نتيجة عدم توفر الخدمات الصحية في مجمع الشفاء الطبي وخروج مستشفيات شمال غزة عن الخدمة».

وكان التلفزيون الفلسطيني قد أعلن إخلاء مركز جباليا الطبي، وهو آخر مركز يقدم خدمات طبية في شمال قطاع غزة، وذلك وسط استمرار القصف الإسرائيلي.

ومن شأن هذا أن يرفع عدد قتلى قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الذي بلغ حتى الآن نحو 20 ألفا، بينما تجاوز عدد المصابين 52 ألفا.

يذكر أن القطاع الخاضع لحصار إسرائيلي مطبق منذ التاسع من أكتوبر، يعاني من أزمة إنسانية خطيرة إذ باتت معظم مستشفياته خارج الخدمة فيما نزح نحو 1,9 مليون نسمة، أي 85 في المئة من سكانه، من شمال القطاع إلى جنوبه هربا من الدمار والقصف، وفق الأمم المتحدة.

وأفاد تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة الأربعاء أن نصف سكان القطاع يعانون الجوع الشديد أو الحاد وأن 90 في المئة منهم يحرمون بانتظام من الطعام ليوم كامل.

من ناحية أخرى يبدو أن العديد من الصعوبات لا تزال تعترض المفاوضات الجارية حول وقف إطلاق النار في قطاع غزة بين إسرائيل وحركة حماس.

فلم يفلح إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي في حماس الذي وصل القاهرة في التوصل لاتفاق حتى الآن.

إذ أفادت مصادر أمس الخميس أن حماس تحفظت على الهدن القصيرة، مطالبة بوقف لإطلاق النار لا يقل عن 14 يوما.

فيما تمسكت تل أبيب بوقف لإطلاق النار يستمر 5 أيام، على أن يتم تجديده يومياً بعد ذلك.

كما رفضت حركة حماس التفاوض مع استمرار إطلاق النار من الجانب الإسرائيلي. ودعت إلى وجود مناطق إيواء آمنة للمدنيين الفلسطينيين، لا تتعرض لأي هجمات أو تتواجد فيها قوات إسرائيلية، على أن تصل إليها المساعدات الغذائية والطبية الكافية.

إلى ذلك، طالبت الحركة الفلسطينية من الوسيط المصري والقطري وقف الاعتقالات العشوائية من أجل بدء أي مفاوضات جديدة خلال الفترة المقبلة.

ومن ضمن الشروط التي وضعتها حماس أيضاً إلى جانب حركة الجهاد، تحديد عدد الأسرى الفلسطينيين الذين سيطلق سراحهم. إذ طالبتا بإطلاق 500 أسير فلسطيني من أجل ابرام صفقة تبادل أسرى مع الجانب الإسرائيلي.

لكن إسرائيل تحفظت على اللائحة المقترحة، ورفضت حتى اللحظة أن تقوم حماس باقتراح الأسماء.

وتمسكت حماس بإرساء اتفاق شامل ينفذ على مرحلتين كحد أقصى، تمتد الأولى حتى الأسبوع المقبل مع عيد رأس السنة الجديدة، وتتركز حول وقف النار، أما المرحلة الثانية فتتضمن الأسرى.

هذا وأفادت المصادر المطلعة أن الوسيط المصري يعمل على حل النقاط الخلافية والعالقة من أجل التوصل إلى حلول مبدئية.

وكانت هدنة سابقة امتدت أسبوعاً أواخر الشهر الماضي (نوفمبر 2023)، أفضت إلى تبادل أسرى بين الطرفين، لكنها عادت وانهارت مطلع الشهر الحالي (ديسمبر 2023)

فيما أفرجت حماس حينها عن نحو 110 امرأة وطفل كانت تحتجزهم في غزة، مقابل إفراج إسرائيل عن 240 امرأة وطفلاً فلسطينياً.

من جهته أكد وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون أن بلاده لا تريد أن يطول أمد الصراع في قطاع غزة، مؤكداً في ذات الوقت على تأييد وقف دائم لإطلاق النار.

وشدد كاميرون، أمس الخميس، على دعم تنفيذ هدن في غزة لإدخال المساعدات وإخراج الرهائن، لافتاً إلى أن لندن معنية برهينتين.

إلى ذلك لفت وزير الخارجية البريطاني إلى ضرورة إيصال المساعدات إلى غزة، وأن بلاده تدرس إرسال مساعدات عبر الأردن.

وفي هذا الشأن قال «نريد إرسال أكبر قدر من المساعدات إلى غزة» وأضاف «سكان غزة لا يجدون الطعام ويجب زيادة المساعدات».

كذلك كشف أن زيارته للمنطقة تهدف لبحث اليوم التالي للحرب في غزة، مشيرا إلى الانفتاح على كافة الأفكار حول مستقبل غزة بعد الحرب ورفض التهجير القسري للفلسطينيين.

في موازاة ذلك وعن التهديدات الأخيرة للملاحة البحرية في البحر الأحمر، أكد وزير الخارجية البريطاني رفض أي تهديد للملاحة في البحر الأحمر، مؤكداً على ضرورة وقف هجمات الحوثيين.

وأضاف أن إيران يجب أن تتحدث لأذرعها في المنطقة لوقف التهديدات، وتابع قائلاً «إذا لم نتحرك لوقف التهديدات بالبحر الأحمر فالعالم سيتأثر».

من ناحية أخرى أحدثت الحرب التي شنتها إسرائيل ضد حركة «حماس» في قطاع غزة، صدمات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ستودي بمئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الفقر.

ومن المتوقع أن تصل الخسائر الاقتصادية للقطاع الخاص في غزة إلى أكثر من مليار دولار خلال الشهر الثاني من الحرب الإسرائيلية على القطاع، وذلك ارتفاعا من 700 مليون دولار خلال الشهر الأول، وفقا لمدير عام الإحصاءات الاقتصادية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، محمد قلالوة.

«90 في المئة من المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة توقفت عن العمل بسبب التدمير أو الحرب وعدم توفر المقومات اللازمة للعمل».

وأشار إلى أن معدل البطالة في القطاع تجاوزه وفقا لتقديره 70 في المئة حاليا من 45 في المئة قبل السابع من أكتوبر، مضيفا أن 148 ألف عامل توقفوا عن العمل بسبب الهجمات وتدمير البنية التحتية وتوقف الإنتاج.

وتوقع أن ترتفع نسبة الفقر في قطاع غزة إلى حوالي 90 في المئة.

وقال قلالوة «في الشهر الأول جرى تقدير خسائر البنية التحتية والمنشآت بما يزيد عن 3 مليارات دولار، كما أن 50 في المئة من الوحدات السكنية والمباني في قطاع غزة جرى تدميرها بشكل كامل، أي ما يُقدر بنحو 200 ألف وحدة وهذا الرقم سيزداد بمرور الوقت».

وأردف قائلا «في الشهر الأول من الحرب، جرى رصد ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية في قطاع غزة نتيجة نقص الوقود والإمدادات بواقع 12 في المئة، ما انعكس على القدرة الشرائية التي انخفضت».

وتابع «وفي الشهر الثاني، استمر الارتفاع بشكل كبير ووصل لما يزيد عن 26 في المئة، نتيجة نقص إمدادات السلع الأساسية التي تلبي احتياجات المستهلكين».

وبشأن إمكانية عودة الوضع الاقتصادي بغزة إلى ما كان عليه قبل الحرب، قال قلالوه إن ذلك يعتمد على عدة عوامل أولها بالطبع توقف الحرب الإسرائيلية وكذلك قدرة المجتمع الدولي على إعادة بناء القطاع المدمر، إذ أن 70 في المئة من قطاع غزة تعرض للتدمير، وأيضا سرعة توفير الإمدادات سيحدد الفترة الزمنية اللازمة للتعافي الاقتصادي».

وأضاف «عبر السنوات وبعد كل اعتداء وحرب على قطاع غزة كنا نرصد تعافيا اقتصاديا، لكن مستوى التعافي بعد كل حرب ينكمش مع الزمن، وهذا يعني انكماشا في القاعدة الإنتاجية في قطاع غزة «.

وشدد قلالوة على أن الضفة الغربية ليست بمعزل عما يحدث في قطاع غزة، فالحواجز الإسرائيلية وعزل المحافظات ومنع تدفق السلع والبضائع أثر بشكل كبير على الواقع الاقتصادي بالضفة.

وتابع «هناك 160 ألف عامل يدخلون لإسرائيل من خلال التصاريح توقفوا عن العمل، وحوالي 50 في المئة من قطاعات الخدمات انخفضت مبيعاتها، كما أن 29 في المئة من منشآت القطاع الخاص توقفت عن العمل بشكل جزئي أو كامل... الضرر الاقتصادي كبير على الضفة الغربية».

وتابع قلالوة « الاقتصاد بدأ بالانكماش في الضفة».

وقال إن معدل البطالة في الضفة يبلغ نحو 33 في المئة ومن المتوقع ارتفاع المعدل في الأراضي الفلسطينية ككل إلى ما يزيد عن 60 في المئة بعد أن كانت 24 في المئة سابقا.

وقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير، ارتفاع معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية (قطاع غزة والضفة) بعد شهر على اندلاع الحرب، من 26.7 إلى 31.9 في المئة. ويعني ذلك زيادة 285 ألف شخص إلى عدد الفقراء الذي كان يقدّر بنحو 1.5 مليون قبل الحرب.

وكشف التقرير، أن نسبة الفقر قد تبلغ 35.8 في المئة إذا استمرت الحرب شهرا إضافيا (500 ألف فقير إضافي)، وإلى 38.8 في المئة إذا استمرت شهرين إضافيين (أي أكثر من 660 ألف فقير إضافي)، مشيرا إلى أن الحرب تشكل صدمة «عنيفة» للاقتصاد الفلسطيني.

وعليه توقعت الأمم المتحدة أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنسبة تتراوح بين 4.2 إلى 12.2 في المئة مقارنة بالتوقعات، وفقاً لمدة الصراع.

من مستشفى الشفاء

الدمار في غزة